

جلسة بـ«مودة» توصي بإنشاء مراكز لعلاج المشكلات الأسرية



أكدت الشيخة عزة بنت عبدالله النعيمي، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية الاجتماعية التابعة للمجلس التنفيذي لعجمان، أهمية التشريعات التي تحد من ارتفاع نسب الطلاق، خاصة بين المتزوجين الجدد، وتحدث عن جهود اللجنة في وضع اليد على الأسباب الجوهرية المؤدية إلى الطلاق، ومنها دراسة الحالات من خلال استبيان لمطلقين من الجنسين، شمل عينة بحثية بلغت 200 شاب وشابة من المطلقين.

أوضحت الشيخة عزة النعيمي أن أبرز الأسباب كانت اجتماعية وأسرية، وأخرى سلوكية، معتبرة أن هناك حاجة إلى ضخ مزيد من التوعية والتثقيف المتعلقة بالإرشاد الأسري وال النفسي للزوجين قبل وبعد الزواج.

جاء ذلك خلال الجلسة التخصصية لمناقشة موضوع «الطلاق المبكر في مجتمع الإمارات.. الأسباب والحلول»، تحت شعار «أسرتي كياني» التي نظمها مركز «مودة» الأسري التابع لجمعية أم المؤمنين، وترأسها الشيخة عزة بنت عبدالله النعيمي، وأوصى المشاركون في الجلسة بإنشاء مراكز أسرية متخصصة لعلاج المشكلات الأسرية والزوجية مع التركيز على مسألة التنشئة الاجتماعية للشباب من الجنسين.

واستعرض القاضي حمود بن عبدالله الحمود، رئيس المحكمة الشرعية بعجمان، في الجلسة أسباب الطلاق، معتبراً أبرزها هو غياب الثقة الزوجية والتباين الفكري والثقافي بين الزوجين، وتقدير كل أو أحد الطرفين في واجباته

ومسؤولياته، ما يخل بالحياة وتدخل الأهل السلبي والاختلاف على الأولويات والندية والعناد علاوة على الغيرة القاتلة. وقالت موزة الخضر، الباحثة الاجتماعية إن ضعف الواقع الديني لعب دوراً كبيراً في رفع نسب الطلاق، مطالبة بمناهج دراسية تثقيفية وتوعية للأهل أنفسهم.

وشدد د.عبدالله محمد الأنصارى، المستشار فى مركز «مودة» الأسرى، على أهمية تحويل قضايا الطلاق المبكر إلى مراكز أسرية لدراستها مع تأكيده على أهمية التثقيف التوعوى للمقبلين على الزواج والمتزوجين الجدد. وتحدثت في الجلسة المحامية عائشة الطنجي، مؤكدة أن هناك حاجة إلى تعديل القانون، بما يتناصف مع مستجدات العصر، وتوسيع مهام المحاكم ليشمل الخطبة «عن طريق المأذونين». ودعت الشيخة عزة بنت عبدالله النعيمي، في نهاية الجلسة إلى ضرورة استشعار الزوجين مسؤولياتهما حيال ابنائهم.. مطالبة بضرورة تبصير الطرفين بحقوقهما وواجباتهم، مع مراعاة الأهل السن المناسبة للزواج، بحيث لا تقل عن 20 سنة. (وام)